



ناصر الصرامي

alsaraminasser@

لا تعارض السعودية!

بين كلمات سعود الفيصل وآخر كلمة للرئيس أوباما أقل من 24 ساعة. كان ذلك تحدياً يوم الخميس الماضي.

أوباما اتفق مع كلمات الفيصل، بل وقدم إشارات جديدة لصيقة بخط الدبلوماسية السعودية فيما يتعلق بالعراق.

وفيما كانت الطائرة الملكية تستعد للإقلاع صوب القاهرة، في عصر مصر الجديد، حيث اختار كبير العرب خادم الحرمين العبور من القاهرة العرب واليه، بعد تتويج الرئيس المصري الجديد عبدالفتاح السيسي، وعودة مصر القوية للأمن العربي، والترحيب الرسمي والاستثنائي المتوقع بأول زيارة عالية لمصر بعد الثورة، احتفاءً بعودتها للصف والواجهة العربية.

كان وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل يعلن أن رئيس وزراء العراق المنتهية ولايته نوري المالكي هو من قام بتأجيل الطائفة في العراق، وقال الفيصل "سياسات المالكي الطائفية هي سبب تدهور الوضع في العراق،

إذ تعاملت حكومته بشكل سيئ مع بعض المناطق، واحتفاظ المالكي بكافة المناصب قوض قدرة الجيش العراقي". ناصحاً في الوقت ذاته رئيس وزراء العراق المنتهية ولايته باتباع نهج المملكة في مكافحة الإرهاب.

وشدد وزير الخارجية السعودي على ضرورة محاربة السياسات الطائفية التي أدت إلى الفتن في بعض الدول. مؤكداً في الوقت ذاته على إدانة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره. وأن المجتمع الدولي فشل في إيجاد حل للأزمة في سوريا.

تبعه الرئيس الأميركي باراك أوباما، فأكد أن ما يجري في العراق هو حرب أهلية على نطاق واسع، وأن المطلوب هو قيادات تثق ببعضها البعض. وهو نفس الوصف الذي قاله وزير الخارجية قبيل كلمة أوباما.

وفي ذات الاتجاه السعودي أشار أوباما إلى سوء إدارة المالكي لمحا إلى طائفية، وأوضح أنه يوجد انقسام كبير بين السنة والشيعية والأكراد، وأن تزايد الخلافات يعمق الأزمة، ملمحاً إلى أن السنتين الأخيرتين كانتا الأسوأ ولدى السنة شعور بالتهميش.

أوباما الذي رفض التدخل العسكري الأمريكي، والذي أعلنت السعودية معارضتها القاطعة له، قال: إن التدخل "المباشر" سيؤجج المنطقة ويشعلها.

وفي سياق النصح السعودي قال الرئيس "تحدثنا مع نوري المالكي وأبلغناه بضرورة تجاوز الخلافات من خلال جدول أعمال، وبدء حوار داخلي في العراق".

نحن نتحدث عن بوصلة سعودية دقيقة وواضحة قي قراءة اتجاهات الأحداث من القاهرة التي حل فيها كبير العرب ضيفاً خاصاً وتاريخياً، للاحتفاء بالعصر الجديد ووقفه ملك العرب التاريخية إلى جانب سلامة وأمن ووحدة اراضي مصر، ضد "الفوضى والخراب".

وصولا إلى سوريا التي دعى فيها الرئيس أوباما أخيراً إلى توجه لتسليح المعارضة المعتدلة، وهو ما دعت إليه السعودية مبكراً من أجل مواجهة آلة القتل الاسدي المدعومة إيرانياً بشكل مباشر ومعلن.

والآن القصة الأهم العراق، وحين نقول: إن الدبلوماسية والقراءة السعودية هي الأديق للمنطقة فإننا نتحدث عن وقائع تفوق تجعل الرياض في صدارة المشهد العربي والإسلامي وموجهة له، ومركز ثقة دولية اقتصادية وسياسية ورمزية لعمق ديني، وهذا ما قصده الأمير سعود الفيصل وهو يوجه نصيحة لدكتاتور العراق الطائفي نوري المالكي بالأيعارض السعودية. وهي نصيحة تستحق ان يسمعها الجميع، في الداخل قبل الخارج!..



خليل علي حيدر

Sh.s.aljowder@gmail.com

«تقرير رويترز».. عن حقوق المرأة

إلقاء القبض عليهم بسبب ارتكابهم جرائم جنسية، وتشكل النساء العاملات ثلث عددهن في البلاد، وتقول مواطنة من تلك الجزر واسمها حليلة سعيد، 25 عاماً، تعمل في قسم المحاسبة بوزارة الداخلية، "لدينا حقوقنا وأنا أشعر بأنني متساوية في ذلك مع زوجي، فهو يعمل في التدريس بينما أعمل في الإدارة". كما تقول "ماسياندي علوي"، أستاذة الآداب في الجامعة، "إن المرأة في هذه الدولة لديها حضور قوي في المجتمع وعالم الاقتصاد، بالمقارنة مع النساء في الدول الإسلامية الأخرى". وتتولى النساء مناصب وزارية، ولا تتعرض الزوجة لأي ضغوط لإنجاب أولاد أكثر من البنات.

ونشرت مؤسسة رويترز نفسها، تحليلاً سريعاً لملامح من حياة المرأة وما يتعلق بها في كل دولة عربية بقلم "كاري كاهو"، استخلصته "بناءً على آراء 386 خبيراً اجتماعياً في مجال المرأة وجهت إليهم الدعوة للمشاركة في استطلاع على الإنترنت"، واستندت الأسئلة المطروحة إلى بنود اتفاقية الأمم المتحدة المشار إليها للقضاء على جميع أشكال التمييز. وجاء في التقرير الآتي: "في ما يلي حقائق أساسية عن حقوق المرأة في الاثنتين والعشرين دولة شملتها الدراسة بدءاً من أسوأ الدول أداءً إلى أفضلها".

وأشار تحليل "كاري كاهل" بخصوص مصر إلى "ارتفاع معدلات ختان الإناث وانحسار الحريات منذ ثورة 2011، حيث تتعرض 99.3% من السيدات والفتيات للتحرش الجنسي، كما خضعت 27.2 مليون سيدة وفتاة، أي 91% من المصريات، للختان، وتلّم 63% فقط من النساء بالقراءة والكتابة".

وأشار التحليل إلى أن نسبة العمالة النسائية في العراق 14.5%، وهناك 1.6 مليون أرملة، "كما أجبرت آلاف النساء اللاتي أصبحن بلا مأوى على العمل في الدعارة في بلدان مجاورة".

وعن السعودية قال التحليل، إن المرأة "ستتمكن من الادلاء بصوتها لأول مرة في انتخابات البلدية عام 2015"، و"لا يسمح للمرأة بقيادة السيارة"، و"لا بد من حصولها على إذن ولي أمرها حتى تتمكن من السفر أو التعليم أو الزواج أو للخضوع لإجراءات صحية". وعن سورية، جاء في تحليلها أنه "سيتم تزويج قيات يمكن ألا يتجاوز عمرهن 12 عاماً في مخيمات اللاجئين"، كما أشار إلى أن الشبكة السورية لحقوق الإنسان "تلقت بلاغات عن أكثر من 4000 حالة اغتصاب وختان بنات". و"هناك تقارير عن انتهاكات جنسية قامت بها القوات الحكومية وميليشيات مسلحة أثناء مدهامة المنازل وفي مراكز الاحتجاز".



الرجوع للمقالات السابقة

المالكي واتهامه السعودية

بمعناها الديني، بل هو سياسي حريص دائماً على استغلال متعصبي الشيعة ليكونوا إلى صفه، في إطار التنافس الشيعي - الشيعي. فمناقسوه من قياديي الشيعة من بيوت دينية كبيرة، مثل السيدين مقتدى الصدر وعمار الحكيم، ويتبعهما ملايين العراقيين، وقد طورا مشروعاً سياسياً أفضل من المالكي، والمفارقة أنهما أقل حرصاً على الطائفية منه. هو يعتقد بمزايده عليهما، وبقية القيادات الشيعية، باضطراده السنة والمجاهرة بذلك، أنه يتكسب شعبيًا، ويضع قيادات الشيعة الأخرى في الزاوية عند الشيعة المتطرفين والمحافظين، مستخدماً لغة التخويف والتحريض والتوظيف.

ويؤكد هذا، أن المالكي همش أيضاً معظم ممثلي الأحزاب الشيعية التي أوصلته لرئاسة الوزراء، باحتكاره السلطات، إلى درجة أنه أسس مكتباً في رئاسة الوزراء لإدارة الوزارات الرئيسية، ووضع ميزانية ضخمة خاصة له، وبذلك جرد معظم الوزراء من صلاحياتهم. هي نفس عقلية الاستيلاء على الدولة التي مارسها سلفه صدام حسين. وعندما وقعت الكارثة، بسقوط مدينة الموصل وما تلاها من مدن وقواعد، نقل اللوم على أكتاف قوات الجيش، وإلا فكيف يمكن لرئيس الوزراء أن يحاسب وزير الدفاع، وهو نفسه وزير الدفاع ووزير الداخلية والمالية والمخابرات؟!

لهذا، كان المالكي يبحث عن مخرج للنهرب من المسؤولية، ولو كانت الهزيمة في أي دولة أخرى لتمت محاكمته ومحاسبته. للإفلات من اللوم، اخترع رواية المؤامرة، لكن من المتأمر أو المتأمرين؟ لم يسم أحداً، لأنها رواية إذا خاض في تفاصيلها ليست مقنعة، فهو نفسه وزير الدفاع الذي انتقى كل قيادات الجيش، بمن فيهم الذين في الموصل وبقية محافظة نينوى، وخذلوله، وهم في معظمهم شيعية، وكذلك قيادات المخابرات العامة والعسكرية والأمنية، وعندما هوجمت حمص من فئة مسلحة قليلة، لم يحاربها الجيش، بل فرت قياداته تاركة آلاف الجنود محاصرين في خطر. فالجيش كان أيضاً ضحية قرارات المالكي واختياراته، وفساد إدارته، وللتهرب، بدأ باتهام دول إقليمية، بما فيها السعودية، فكيف يمكن لدول، مثل السعودية، أن تتأمر في بلد عدد قواته أكثر من قواتها، ومدربة من الأميركيين؟ ولماذا تتأمر على تغيير النظام وهي التي رفضت عشر سنوات متتالية التدخل في تشكيل النظام عندما أتاحت لها فرص كثيرة؟

ختاماً، العراق لا يحتمل المزيد من المشاكل، ولا المنطقة أيضاً، وهو الآن على مفترق طرق: إما أن يلهم الأجزاء المكسورة ويبدأ معالجة الأخطاء الحقيقية، بالمصالحة الداخلية وتفعيل نظامه ليتسع للجميع، وإما أن يسير وراء الأكاذيب ليغرق في المزيد من المشاكل.

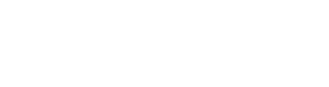
□ عن الشرق الأوسط

وقعت دول الجامعة العربية الثلاث والعشرون عام 1981 على معاهدة إلغاء جميع أشكال التمييز، إلا أن غالبيتها العظمى تحفظت على المادة الثانية المتعلقة بالنساء والمادة التاسعة الخاصة بنقل الجنسية إلى الأولاد. ومنذ عام 2011، باتت نساء دولة الإمارات قادرات على منح الجنسية لأولادهن من زواج مختلط، أي زواج إماراتية من رجل غير إماراتي. وتقول: "وردة محمد" في تقرير صحفي، "إنها سابقة في دولة خليجية". ففي سن الثامنة عشرة يتقدم الأولاد بطلب، كما في السعودية، للحصول على الجنسية هناك. غير أن التشريع الإماراتي أكثر ليونة، فلأولاد منذ ولادتهم حقوق الإماراتيين نفسها، وتضيف، "لكن القانون لم يطبق بعد والأمهات لا يعرفن القانون بالضرورة، لذا فالتحرك مستمر" «القبس 2/11/2013».

نُشر خلال عام 2013 "تقرير رويترز" عن حقوق المرأة في العالم العربي الذي أثار ما أثار من جدل وتضارب آراء. وقد اعتبر هذا التقرير كلا من مصر والعراق والسعودية وسورية واليمن أسوأ الدول للمرأة سياسياً، في حين أشار إلى أن أفضل الدول العربية من هذه الزاوية هي جزر القمر وسلطنة عُمان والكويت والأردن وقطر.

وعلى الصعيد الاجتماعي، ما يتعلق بالتعليم وسن الزواج وتقسيم المسؤوليات في المنزل والاستقلال المالي، اعتبر التقرير مملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان، الأكثر إنصافاً للمرأة، فيما كانت كل من العراق وسورية والسودان واليمن والصومال في الكفة السلبية. وفي مجال الاقتصاد، أي عدم وجود عوائق قانونية ودينية واجتماعية في طريق صعود المرأة اقتصادياً، كانت الأحسن دولة جزر القمر وعُمان والكويت وموريتانيا والمغرب، في حين كان الجانب السلبي كل من السلطة الفلسطينية، المملكة العربية السعودية، سورية ومصر وجيبوتي. وقد جاء في بيان اعتبار جزر القمر "أفضل بلد عربي للمرأة" من خلال عشرة أسباب منها أن هذه الجزر واحدة من بين ثلاث دول في الجامعة العربية قامت بالمصادقة على "معاهدة القضاء على شتى أشكال التمييز ضد المرأة".. من غير أي تحفظات. كما أن الأراضي والمنازل في جزر القمر يتم منحها للمرأة في حالة الطلاق أو الانفصال، ويخص قانون الأسرة على أن المرأة يمكنها أن تتزوج وتبقى في المنزل الذي بناه والدها، ويبقى الأثاث تابعاً لهذا المنزل، حتى لو قام الزوج بشراؤه، وتدل الإحصائيات على أن جزر القمر تطبق قوانين مناهضة للعنف المرتكب لأسباب مرتبطة بالجنس، إذ إن نصف السجناء في سجون "موروني" عاصمة البلاد، تم

ما يتعلق بالتعليم
وسن الزواج وتقسيم
المسؤوليات في المنزل
اعتبر التقرير مملكة
البحرين الأكثر
إنصافاً للمرأة



عبدالرحمن الراشد

alrashed@asharqalawsat.com

حتى قبل أن يتسلم نوري المالكي رئاسة الوزراء في العراق، قبل ثماني سنوات، اختارت السعودية سياسة الابتعاد عن العراق، اعتقاداً منها أنه وحل ورت الأميركيون أنفسهم فيه، وعليهم تدبير أمرهم هناك. وكان الأميركيون قد عرضوا على الجانب السعودي الانخراط، طالبين مساعدته في العملية السياسية لتشكيل العراق الجديد، بعد إسقاط نظام صدام حسين، إلا أن الرياض اختارت سياسة الثأب بالنفس، واعتزلت تماماً الأحداث هناك، إلى درجة أنها منعت رجال أعمالها من المتاجرة مع الجانب العراقي والأميركي، فذهبت كل عقود مليارات الدولارات إلى شركات كويتية وغيرها.

وحتى عندما مكن الأميركيون شخصية عراقية سنية عربية، شبه سعودية، هو غازي الياور الجربا، (درس وعاش في المملكة)، ليكون أول رئيس جمهورية للعراق بعد سقوط صدام، من خلال مجلس الحكم في عام 2004 - ظلت الرياض ترفض التعامل معه، وكان يزور السعودية بصفة شخصية لا رئاسية. وقد حاول كثيرون أن يخنوا الرياض عن سياستها الانعزالية والمشاركة في رسم مستقبل العراق، لكنها أبت.

إذن، لم تكن المشكلة موجهة ضد شخص المالكي، ولا ضد السياسيين الشيعية، بل كانت سياسة اعتمدتها الحكومة السعودية، بغض النظر عن حكمنا عليها، صحيحة أم خاطئة. وبدلاً من شكر المالكي للسعودية لأنها ابتعدت تماماً عن المشهد العراقي، ولم تناصر أي فريق على مدى عشر سنوات، دأب على مهاجمتها، مع أنه يعرف أن دولة كبيرة ومجاورة الحدود لبلاده كالسعودية، وفيها مراجع دينية سنية كبيرة، وعلى علاقة خاصة مع الولايات المتحدة - كانت قادرة على تغيير المعادلة في سنوات الاحتلال وبعده، لكنها لم تفعل.

وخطا المالكي ليس أنه هاجم السعودية، فهذا تكتيك كان يلجأ إليه، هو وبعض وزرائه، لأغراض سياسية داخلية، الجريمة التي ارتكبتها هي بحق مواطنيه وبلده. فهو على مدى ثماني سنوات تعمد ألا يجري مصالحة وطنية بعد أن أصبح قادراً على تحقيقها بسلطاته النافذة، ووجود نظام حكم واسع قادر على احتضان الجميع. عوض المصالحة والمشاركة، تبنى سياسة المركزية الشديدة لسلطاته، فلم يشرك معه أحداً مع أن حكومته جاءت كائتلافية. وأبقى على التوتر بين الجميع، فلنا منه أن ذلك يضعف منافسيه، فهو ليس بزعيم لحزبه «الدعوة» الذي ينتمي إليه، وليست له أهمية دينية، ولا هو الشخصية السياسية الوطنية التي يمكن أن يجتمع عندها السياسيون. انتهج سياسة طائفية، ولم يلاحق السنة الذين ناصبوه العداء قط، بل لاحق السنة العرب الذين قبلوا العمل معه، وتجراً على الوقوف ضد المتعصبين من أبناء طائفتهم، مثل صالح المطلك ورافع العيساوي والنجيفي وآخرين!

وفي رأيي، إن المالكي ليس بصاحب سياسة طائفية

بدلاً من شكر المالكي
للسعودية لأنها
ابتعدت تماماً عن
المشهد العراقي دأب
على مهاجمتها

